البطء الشديد في اتخاذ القرار

والبطء الذي أقصده هو التسويف واللامبالاة ممن في يدهم القرار ، أو هو عدم الجدية والتقدير في الالتزام بأي موعد أو قرار ، خاصة عندما تكون الجماهير في لهفة وانتظار لسماع ردٍّ حاسم أو استجابة طال انتظارها ! وبصفة عامة قد نصبر على هذا التجاهل ككبار ، ولكن الشباب ودماءهم الفائرة لا تطيق هذا التسويف والإهمال ، الذي عادة ما يطول سنوات وسنوات .

فماذا ينتظر الكبار الذين في يدهم القرار ؟ ولماذا يترددون ؟ فإذا كان العامل أو الموظف يستحق مثلاً زيادة في راتبه ، بل ويستحق التعيين والتثبيت أساساً ؛ لأنه أمضى فترة الاختبار ، أو التدريب التي طالت لسنوات !!! والمفروض قانوناً أن التدريب أو الاختبار لا يزيد عن ثلاثة شهور ...

هنا نلمس ونشعر معنى البطء والتردد الطويل الذي يؤدي بالشباب إلى كراهية المكان أولاً ، ثم كراهية الوطن الأكيدة ، فما معنى كلمة وطن ؟ المعنى أنه المكان الذي يحتضنني ويحتويني ... أدفأ وأعيش بشمسه ، وألتحف ليلاً بقمره ... أحبه ؛ لأنه يكرمني ، أما أن يعذبني ، ويستحل قواي ، ويستنفذ طاقتي في الصبر الطويل المرير ، فهذا لا يجب أن يكون البتة .

إن الضعف والتردد في اتخاذ القرار مردوده في منتهى السوء ، وهو مرض عضال منتشر في مصر من أول رئيس الجمهورية إلى موظف الأرشيف ، فاتخاذ القرار عندهم كأنك تسلب منهم الروح ، والمثال الصارخ على هذا ... حين يقرر الرئيس أن يقول كلمةً في التليفزيون ، ويحدد لها موعداً ... الخامسة مساءً مثلاً ، فلا نراه ، ولا يفي بوعده قبل منتصف الليل ! ونحن منتظرون أمام الشاشات ، وبين الوقت والآخر يعيدون علينا إعلان ساعة ظهوره .

ويتكرر الموقف ، حتى اعتدنا عليه وألفناه ، حتى إنه لما قال الرئيس محمد مرسي إنه سيظهر ؛ ليقول كلمته وقت انتخابه ، وصدق في موعده ورأيته يعتلي المنصة قبل موعده بدقيقة واحدة بُهتُّ ، وأصابتني الدهشة ، وتصورت أنها خيالات ، وتحسست عيني أكثر من مرة ، وتأكدت من ساعة يدي ، وساعة الموبايل ، وساعة الحائط .

كانت فعلاً مفاجأة جميلة ، ولكن هل الحفاظ على الموعد بهذه الدقة سيستمر ويمتد ، أم أنها شدة الغربال الجديد فقط ؟ ولكن وللأسف الشديد استمر حال ضعف القرار في كل مناحي الحياة في مصر ، مع كل طلعة شمس جديدة نقرأ في الصحف الحكومية والمعارضة عن اعتصام أو إضراب لوزارة من الوزارات ، أو مؤسسة من المؤسسات ، أو شركة من الشركات يطالبون مثلاً بزيادة الرواتب والأجور ، والسؤال هنا : لماذا لا يفهم المسئولون أنه إذا بدأت المطالبة في جهة حكومية أو خاصة ، فإن ذلك

سيتكرر بالحرف الواحد في باقي الوزارات والمؤسسات والمصانع والشركات ...

وهنا بالذات -بعد حدوث المطالبات- يبطؤ ويضعف اتخاذ القرار ! لماذا لابد من الحرائق ، والتكسير ، والإضرابات ، وأعمال البلطجة حتى يفهم المسئولون ؟! ولمَ لا يفهمونها ويقدرونها فور ظهورها ؟! والغريب أن هؤلاء المسئولين يصدرون بعد أسابيع طويلة موافقاتهم وقبولهم لتلك المطالب ، لماذا لم يوافقوا منذ البداية بلا خسائر ؟!

إن إصلاح تلك الخسائر ، وما تتكبده الحكومة ، والقطاع الخاص هو الخسارة الحقيقية والدَّين العالي الفائدة ، أما المطالب لو وافقوا عليها من البداية لاكتسبوا إخلاص العاملين وتفانيهم ، بل ومضاعفة الإنتاج ، وهو ما يعوض أي زيادة في المرتبات أو الدخول ، والأهم لماذا لا يسأل أي مسئول في موقعه كم تتكلف الحياة الآن ؟ وكم يحتاج بيته وأولاده ؟

أعرف أن هناك مَن سيقول إني بذلك أطلب رفع أجور جميع العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة في وقت واحد ، وأن هذا مستحيل . إن الواقع الفعلي يقول إنه غير مستحيل ؛ لأنه كما في الحروب –وهي حروب بالمعنى الواسع – يعد الانسحاب والتراجع فن كبير ، شريطة أن يكون بأقل خسائر ، كذلك في حكم الشعوب الاستجابة السريعة لمطالب الجماهير فن يكفينا ويوفر علينا خسارة الإضرابات وتوقف الإنتاج .

يكفينا توقف السكك الحديدية ... يكفينا شر إشعال الحرائق التي تكلفنا الملايين ، ولو أننا وفرنا هذه الملايين ، لاستطعنا أن ندفع فارق الأجور بكل بساطة ، ولو أن أي حاكم استوعب وقدر -حتى قبل أن يطالب العاملون بالزيادة- أهمية زيادة الأجور الدورية – كما يحدث في الغرب – لوفَّر على نفسه وحكومته إصلاح ما فسد وأُحرق بالمليارات !

وأذكر أنني حين عملت في فرنسا في محطة راديو مونت كارلو ، وهي جهة حكومية تماماً ، وعندما جاء يوم أخذ راتبي ، وذهبت إلى الشباك ، فوجئت بأن راتبي فيه زيادة ملحوظة ، فعدت مسرعة أراجع الصرَّاف ، وفي اعتقادي أنه أخطأ وأعطاني تلك الزيادة ، ولكنه ابتسم وقال لي ما معناه : أنني قد خرجت من استوديو التنفيذ على الهواء في أيام بعينها متأخرة بفارق دقائق زيادة عما هو مكتوب في العقد ، ولما حسبوا هذه الدقائق ارتفع الراتب !

هذا مثال بسيط ومتواضع لسرعة اتخاذ القرار الحق ، وكان سبب تأخري في الخروج من استوديو الهواء أنني تلقيت مكالمة أو أكثر من المستمعين بعد موعدي المحدد ... المهم أو المغزى من اهتمامي بهذا الموضوع هو وجود مَن يتابع ، ووجود مَن يجازي بقرار سريع لا تباطؤ فيه .

***

العامل المصري

اتجهت الدول المتقدمة من زمن بعيد إلى تقدير واحترام العامل في بلادها ، وإعطائه من الحقوق والمزايا القدر الذي لا يستهان به ، على أساس أنه المنفذ والمحقق للمشاريع المختلفة بأنواعها العديدة ، سواء معمارية أو زراعية أو تجارية أو ... أو ... وفهم وتقدير هذه الحقيقة هو ما جعل للعمال من الحقوق ما لا يختلف عن حقوق المسئولين مثلاً وكبار رجال الأعمال شديدي الثراء .

فتجد مثلاً يوم الإجازة الأسبوعية على الشواطئ المختلفة ، وعلى البحيرات الصناعية يستلقي رجل الأعمال وأسرته ، أو رئيس المؤسسة ، أو الوزير أمام المياه ، وتجد على بعد أمتار منه يستلقي أيضاً العامل ، ولو كان يجمع القمامة في الحي الذي يسكن فيه الوزير !

مثل هذه الأمور وغيرها عبارة عن حقوق مكتسبة للعمال ، يتمتعون بها ، وأولادهم يلعبون بألعاب أولاد الأثرياء نفسها على الشواطئ ، وأولادهم يلبسون ملابس أولاد الأثرياء نفسها ، ولكن من أين أتت لهم كل هذه الحقوق ؟ والإجابة بسيطة : أتى لهم هذا من تقدير وفهم المسئولين لدورهم المهم والأساسي ؛ لأنهم بمثابة المنفذين الفعليين لأي

مشروع أو فكرة على أرض الواقع ، وإن كان يبقى بين العامل والثري الرصيد البنكي الموجود لكليهما ، فالذي لا شك فيه ، أن الثري عنده الملايين ، والعامل ربما لا حساب له أصلاً ، اللهم إلا راتبه ، إلا إن للعامل التأمين الصحي الشامل مثل الثري ، لا يقل عنه مطلقاً ، وله أيضاً أجر البطالة في حالة عدم عمله ، وكأن له رصيد في البنك ينفق منه أيام تعطله عن العمل ، وله كذلك المعاش الذي يحفظ ماء وجهه ، وله المدارس الحكومية لأولاده التي تقدم علماً حقيقياً لا يقل عن المدارس الخاصة وله ... وله ... وله ... إلخ .

إن فكرة تكافؤ الفرص في الحياة ، ومن قبلها في أساسيات الحياة من علاج ، وأجر بطالة ، ومعاش يُغني ، وراتب يوفر الضرورات الحياتية ... لم تأتِ فكرة ومفهوم تكافؤ الفرص من فراغ ، إنما أتى التكافؤ في الفرص من جهود العمال أنفسهم ؛ ليظهروا بالمظهر السلوكي الذي يجعلهم يستحقون هذه الحقوق ، ولا أنكر بالطبع وضع القوانين الكثيرة لهم التي أتاحت لهم هذه المميزات التي ذكرتها .

في العالم الغربي أيضاً أتت حقوق العامل أساساً من مضمون التعليم عندهم ، منذ أن يتدرج الطالب هناك من المرحلة الابتدائية إلى ما يسمى عندنا بمرحلة الثانوية العامة ، حيث التعليم هناك كله عملياً يتعلق

بمتطلبات الحياة ، وما يلزمك منها لتكون مواطناً قادراً على إفادة نفسك ، ثم مجتمعك ، بل العمل على رفعة وتقدم هذا الوطن ... تعليم لا يعتمد على التلقين ، مثل التاريخ وحقائق الجغرافيا وأسس علم المنطق والفلسفة و... و... ولكنه يعتمد بجوار الجانب الفني العملي –وهو الأهم والأروع– على تنمية القدرات الفكرية والإبداعية للطلاب ، فيتعلمون كيف يفكرون ، ويتعلمون التفكير والبحث والإبداع فيما يقدمون سواء كان عمل له صنعة وحرفية معينة قابلة للتطوير ، أو عمل لا يقبل الإضافة أو الزيادة من الأصل ، مثل العمل في مجال الكهرباء .

ويأخذون كذلك قدراً ليس قليلاً من الرياضيات ، فينهي الدارس في الغرب المرحلة الثانوية ، وقد اكتسب علماً يمكنه من القدرة على التفكير السليم الصحيح ، وقدرة على اتخاذ القرار اللازم في الوقت المناسب ، فنجده فنياً ، أو عاملاً ، أو منفذاً على أعلى مستوى في الأداء إلى جانب قدرته على استيعاب الكثير من القضايا الأخرى التي يمكن أن يكتسبها الفرد عندنا في المرحلة الجامعية ، أضف إلى ذلك تعوده على فكرة البحث والقراءة بنفسه ، وهذا منهج يتعلمونه من بداية مراحل التعليم الأولى ؛ ولذلك فإن العالم الغربي المتقدم ليس من الضروري عنده الدراسة

الجامعية ، إنما يتوقف تقريباً عند مرحلة التعليم الثانوي ؛ لأنه يخرج بعدها شخصية ناضجة ، تقترب من أن تكون شخصية متكاملة .

هذه بعض ملاحظات على التعليم هناك ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن : هل يوجد فرق بين العامل في بلادنا والعامل هناك ؟ وأستطيع أن أقول ذلك بصوتٍ عالٍ : إن الفرق شاسع ومذهل تماماً ، وأولها في أبسط شيء هي طريقة تعامل العامل مع المواطن .

فالعامل عندنا يأتي إلى البيت على أحسن تقدير بعد موعده بساعتين ، وإذا كان سيصلح صنبوراً ، أو سيثبت حوض الحمام أو حوض المطبخ المكسور ، فسيبدأ على الفور بتكملة خلعه تماماً ووضعه مسنوداً على أقرب حائط ، ثم يسألك :

"يا مدام ، هل أجد لديكِ طبق أو طشت بلاستيك ؛ لأعجن فيه الأسمنت الأبيض الذي سأثبت به الحوض" ... ؟

فتعطيه ما يطلب بعد أن تضربي أسداساً في أخماس ، لتختاري الطشت البلاستيك الذي تغسلين فيه وأمرك لله ، وبعد دقائق :

" يا مدام ألاقي عندك شوية جير مركونين علشان العجنة" ؟!

فتحاولي التذكر ، وربما تتوقعي أن تجدي الجير من أثر عامل سابق ، فتعطيه قرطاس الجير من أحد دواليب المطبخ ... وبعد دقائق يطلب

مسماراً معيناً ، ثم شاكوشاً ، ولا يتردد وهو يطلب حتى سكينة المعجون ! وينهي طلباته بالسؤال عن "خرقة" أو "كهنة" نمسح بها أثر المعجون !!!

وطبعاً قد انتهى أمر الطشت البلاستيك ؛ ليكون مصيره الرمي ، فلا يمكن أن يصلح أي وعاء تم عجن إسمنت أبيض أو أسود فيه ، ونأتي إلى لحظة دفع أجره ، فيأخذه كاملاً كما طلب ، ولا ينسى أن يذكرك بالإكرامية !!

هذا هو سلوك ومنطق العامل المصري في القيام بعمله ، فأي فرق بينه وبين العامل الأجنبي ؟ العامل المصري ... نقضي باقي اليوم في التنظيف مكانه ، والترتيب ، غير حساب الخسائر ! أما العامل الأجنبي ، فلا نشعر بدخوله إلا من نتيجة عمله ، فما طلبته قد أنجزه على أكمل وجه دون بقايا تلتهم باقي يومك ، ودون خسائر في أدواتك ، ودون إكرامية إجبارية ، فهل لهذه البثور أن تنزاح عن عقل العمالة المصرية ؛ ليقف متساوياً مع العامل الأجنبي ؟

***

ضرورة صدق المعلومات

المعلومات الصادقة تساعد على اتخاذ القرار ، والرأي الصحيح ؛ لأن أي قرار يتخذه الفرد من أول تحديد ساعة استيقاظه من النوم في بداية يومه لابد أن تكون على أساس من المعلومة الصادقة والدقيقة (بمعنى الأكيدة) ، فهذا يصحو في الرابعة لعلمه أنها وقت صلاة الفجر ، وآخر في الخامسة لعلمه أن طائرته تقلع في الثامنة ، وثالث يصحو في السابعة ليلحق المحاضرة الأولى في جامعته .

وهذا مزارع يصحو مبكراً ليروي أرضه أو يحصد زرعه قبل أن تتوسط الشمس السماء ، فهو يعرف موعدها بدقة ... كمعلومة تساعده على ترتيب وتخصيص وقته ، وهكذا ... وهكذا ... في كل أمورنا الحياتية ، لابد أن يكون لدينا المعلومة الصادقة التي تمكننا من تحديد وتحقيق أهدفنا مهما كثرت ، فهل نعاني من قحط شديد في إنتاج المعلومات الدقيقة الخاصة بكثير من القضايا المهمة والملحة ؟ وليس مسألة النقص فقط ، ولكن معها أيضاً انعدام الصدق ، والدقة عن أي مشكلة أو قضية ، فإذا ما ارتفعت أسعار الخضروات ، فليس هناك مَن يكتب لنا ، أو يذيع علينا شارحاً سبب الزيادة .

فإذا أخذنا الطماطم كمثال ، فقد وصل سعر الكيلو فيها إلى أكثر من عشرة جنيهات عام 2012 بالتحديد ، وافتقدنا مَن يوضح لنا السبب ، فهل المسئول لا يعرف السبب الحقيقي وراء هذه الزيادة ؟! والبائع يكرر ويؤكد : مجنونة يا طماطم ، وإن عرف المسئول الحقيقة ، فهو لا يعلنها ؛

حماية لزملاء له في مواقعهم ، أو لعله يتصور أن في إعلان الحقيقة ما يبلبل الرأي العام ، ويقلق الجمهور ، رغم أن العكس هو الصحيح ، إذ إن المصارحة مهما كانت ، ونشر حقيقة السبب ستؤهل الجمهور ، وتجهزه للتعاون ، وقبول الحلول المقترحة ، مهما كانت على غير هواه .

ولماذا هذا الموقف ؟ والرد بسيط ؛ لأنه فهم وعرف ... في وزارة مثل وزارة الزراعة ، وهي المسئولة عن الرد على تساؤلات الجمهور ، لا تجد فيها ملفاً واحداً كُتب ودُرس على أساسٍ علمي عن سبب الزيادة في سعر الطماطم ، أو سعر أي نوعٍ آخر !!! فلو أن هناك ملفاً يظهر الحقائق العلمية التي تقول مثلاً بأنه منذ أكثر من سبعين عاماً ، كانت القاهرة محاطة بسوار من الزروع ، أي الخضروات ، والآن هي محاطة بقبح اسمه العشوائيات ، التي بوَّرت الأرض الزراعية بفكرة البناء عليها بالإسمنت والرمل و... و... و... مما جعل الخضروات حتى تصل إلى المستهلك تقطع رحلة في المواصلات آتية من المحافظات ... رحلة باهظة الثمن ، وفوق هذا لها مردود من الخسارة المادية في المحصول المسافر في الحرارة الشديدة صيفاً ، أو البرد والأمطار شتاءً ، هذا من ضمن أسباب رفع ثمن الصنف إلى أن يصل إلى المستهلك الضحية .

هذا جانب بسيط للمشكلة ، ولا أدعي أنني أفهم كل الأسباب التي ترفع ثمن الخضروات حتى صار الخضار أغلى من الفاكهة ! ولكن الواجب أن يكون هناك ملف موجود ومتاح في وزارة الزراعة لمن يكتبون ويتكلمون في وسائل الإعلام ؛ حتى يصل المواطن لمعرفة سبب معاناته من

ارتفاع السعر ، علماً بأن الكلام العلمي يزيد من وعي المواطن ، ويجعله مناهضاً أي رافضاً لفكرة العشوائيات مثلاً .

كما أن المعلومة الحقيقية تحث الوزارات الأخرى المسئولة على أن تجتهد، وتعمل على إيجاد الحل بتوفير السكن بدلاً من زحف العشوائيات ، فالجماهير حين لا تجد مَن يخطط لها ، ويساعدها على عيش كريم ... تبدأ هي في التخطيط لنفسها بالعشوائيات مثلاً التي حرمت القاهرة من طعامها وليس الخضراوات فقط ، بالإضافة إلى أنها أحاطت مدينة القاهرة بالقبح الذي لم يعد له حل مرجو ، لا في القريب ولا في البعيد ، اللهم إلا إذا هاجر وهجر سكان القاهرة بأحيائها العريقة والجميلة التي كانت في الماضي ، ولكنها لم تعد كذلك ، وللأسف لقد هجر السكان المدينة إلى خارجها في التجمعات والمدن الجديدة ! وحتى إذا حدث هذا فالمشكلة ستظهر مرة أخرى في هذه المدن الجديدة نفسها ، وستزيد العشوائيات من جديد ما دامت الحكومات المتعاقبة لا تضع في حسبانها بناء مساكن آدمية لأناس يتطلعون إلى حياة أفضل مع قلة إمكاناتهم إلى أقصى حد .

وبدلاً من حدوث الكوارث مثل كارثة الدويقة التي حدثت من أقل من خمس سنوات إلى أن تنبهت الحكومة إلى ضرورة فكرة تجهيز مساكن آمنة وآدمية ، بمعنى أن يكون في كل شقة دورة المياه الخاصة بها مثلاً ؛ لأن افتقاد عشوائيات الدويقة لمسألة الصرف الصحي واستخدام الخلاء هو من ضمن الأسباب التي أدت إلى انهيار صخرة الدويقة ؛ بسبب حامض البوليك الغزير على الأرض ؛ فتفتت وانهارت الأرض بصخرتها .

ما الذي يعوق فكرنا وعقلنا عن استيعاب هذه البديهيات ؟ ولو أنه فهمها ، واستوعبها ، وصارح بها الجماهير لاكتسب تعاونها معه ، ولا أقول تقديرها فقط ، فالصدق وصحة المعلومة وإتاحتها أقصر طريق إلى الإصلاح ، وكذلك يجب وضع حد للمشاكل التي تطالعنا كل صباح .

إن أي مشكلة مهما كانت عصية وضخمة ، فالمصارحة بها وكشفها بشفافية كاملة هو الحل الأسرع والأجدى اقتصادياً ، بل هو الذي يوفر ويمنع الوقوع في الخطأ من الأساس ، أكرر ... لابد من وجود المعلومة الصادقة ، ولا تكون صادقة إلا إذا كانت مبنية على أساس علمي ، كما أنه لابد من شموليتها ، فقد ضربت مثالاً بسيطاً عن الطماطم ، ولكن هناك أسباب أخرى كثيرة لا أعرفها ، ولابد أن يعرفها الجمهور ، وهذا حق من حقوقه .

وعندي مثال آخر لم يمضِ عام عليه ، وهو قضية التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية سواء كان تمويلاً مالياً ، أو تدريبياً على الهجوم وإثارة البلبلة أو ... أو ... ومهما اختلفت الأهداف بين تقديم الخير ، أو الدفع بالشر ... المهم بعد القبض على المتهمين الأجانب بالذات ، إذ فوجئنا بتهريبهم كمتهمين في هذه القضية قبل أن يقول القضاء كلمته ! وإلى هذا اليوم لا أحد يستطيع أن يعطينا أي سبب لخروجهم ، ولماذا أخرجوهم وهربوهم ؟!! وبهذا كثر اللغط ومس رموزاً ساطعة في سماء مصرنا ، وأماكن كنا نتصور أنها نظيفة طاهرة القلب واليد ، مخلصة كل الإخلاص للوطن ، وكذلك لا يمكن ، ولا يجوز أن تمس ، ومهما كانت الأسباب ، فالمصارحة والمعلومة الصحيحة عن خروجهم ستكون أجدى ، حتى لو

أن معرفتنا بالأسباب كانت جارحة ! حتى لو قيل لنا مثلاً نحن بلد نامية نحاول أن يلحق بركب التقدم .

من هذه الحقيقة كان لزاماً علينا مثلاً إطاعة الأمر الذي جاء من أمريكا بالإفراج الفوري عنهم ، وشحنهم في طائرة خاصة تنزلهم في الولايات المتحدة رأساً ! هذا رد ومعنى جارح لنا ، لا شك في ذلك ، إلا إنه سيعرفنا ، ويفتح عيوننا على حقيقة أننا دولة نامية ، وهي الكلمة الأخف من دولة متخلفة ؛ لذا يجب علينا أن نكون أفضل من ذلك ، ومن ثَمَّ ونتيجة لهذه المعرفة ، نعمل جميعاً لتحقيق هذه الغاية – أي التقدم – والتي منها احترام العمل ، وكراهة الإجازات العديدة مثلاً التي نأخذها في العام الواحد ، وكراهة الاعتماد في خبزنا وملابسنا ودوائنا وباقي احتياجاتنا على الجيران ، أو الشراء بالدَّين من الآخرين .

معرفة تلك الحقيقة الجارحة ، وهي أن أمريكا القوية هي مَن أمرت بترحيلهم الفوري دون حتى أن ننطق بالموافقة ، فلقد كانت رغبتها أمراً من القوي المتقدم إلى الضعيف المتخلف ، مهما اختلفت المسميات !!! لو عرف الشعب هذه الحقيقة واضحة وصادمة وصريحة ، لفكر ألف مرة قبل هروبه من عمله ، وقبل توقيف القطارات ، وقبل إشعال الحرائق ، وقبل ... وقبل ... وقد يصل هذا المعنى حتى إلى الطالب المراهق ، فيجتهد ليفيد بلده ، ولا يجعل لأمريكا كل هذا القدر من القهر للشعوب المتخلفة ، وربما ننضج ونتعلم كاليابانيين الذين يكرهون الإجازات ، ويتظاهرون لرفضها حباً في بلدهم ورغبةً أكيدةً في إعلاء شأنها !!!

والمثال الأخير والصارخ على أهمية صدق وتوافر وإعلان حقيقة الأسباب لأي مشكلة أو حادث يطرأ ، هو في افتقاد السادة المتحدثين في أجهزة الإعلام –إلا قلة – وكثير من السادة الكتاب في الإعلام المكتوب – إلا قلة – افتقادهم للإلمام بالمعلومات الصادقة والحديثة ! حيث كثيراً ما يُستضافون ، ونلاحظ أن الضيف منهم لا يكون مستعداً كما ينبغي–مع ملاحظة أن الضيف ليس وزيراً مسئولاً عن وزارة معينة يعرف عن ملفاتها الكثير – أقول يأتي الضيف غير مستعد على أساس أكيد بأن التليفزيون بألوانه وأضوائه يملأ آلياً النقص الذي عنده في المعلومة ، وإن كان هذا صحيحاً إلى حد ما ، إلا إنه غير دائم ؛ لأن الجماهير اعتادت الألوان والأضواء والإبهار .

أقول اعتادت وتعودت ، وهي تبحث اليوم فقط عن المعلومة الجادة الصادقة ، بمعنى أنه لن يلهيها أي منظور على الشاشة ، مهما كان مبهراً عن رغبتها الأكيدة في التعرف على حقيقة وجذور المشكلة ، فلماذا لا يوجد في مؤسسة أو وزارة مثل الإذاعة والتليفزيون ملفات خاصة بالقضايا التي تشغل وتهم الرأي العام ؟ يأتي المتحدث قبل موعده بساعة ؛ ليطَّلع على الملف الخاص بالموضوع الذي سيتكلم فيه ، هل في هذا صعوبة أو استحالة ؟ وهذا مطبق في كل مواقع الإعلام في العالم ... إذا تم هذا ستكتسب أجهزة الإعلام مصداقيتها ، وفوق هذا تُشفي غليل الجماهير المتصلبة أمام الأجهزة تبحث عن الحقيقة المفقودة ... وإلا قل لي لماذا يتابع الناس بشغف قناة مثل الجزيرة ؟ ولماذا يتابع الناس باهتمام قناة مثل

العربية ؟ .... بل ولماذا ببساطة شديدة يتابع الناس المسلسلات أكثر من البرامج الكلامية ، بل والإخبارية في مصر ؟

وأقول ببساطة أن السبب في ذلك أن في المسلسلات صدق أكيد في القصة وفي الأداء ، وليس المطلوب من السادة المتكلمين أداءً يقترب من التمثيل ، ولكن المطلوب منهم صدق المعلومة وشفافيتها مهما كانت صادمة ، وبالمناسبة فإن لي رأياً شخصياً نابعاً من المتابعة ، وهو أن الأخبار أعظم دراما تقدم للجمهور ، وكذلك كل البرامج الكلامية شريطة الإمساك بالمصارحة والصدق مهما كان أليماً ، عندما يتيقن المشاهد من قدر الصدق في البرنامج الإخباري أو الكلامي ، فسيترك برضاه على الفور متابعة أي عمل درامي كان يرى فيه الصدق ويحسه ، فمهما كان ... ففي الدراما خيال الكاتب ، ومهما كان هذا الخيال قريباً من الواقع ، فمن المهم وجود أرشيف للمشاكل في كل وزارة أو مؤسسة أو شركة ... فيه ملفات تحدد المشكلة ، وتدرس أسبابها ، وتتابع تطورها ، وهل حدث فيها تطوير أو حلول أو حتى متابعة ، أم إنها محلك سر كما يقولون ، أو حتى أُهيل عليها التراب ، ونسوها كما تنسى مصر الكثير من الأحداث والأعمال العظيمة ، لدرجة أنها تتوقف عن إتمامها بلا سبب مفهوم ... إن مثل هذا الأرشيف لا أقول إنه سيعلم الضيف القادم للبرنامج مثلاً ، ولكنه على الأقل سينشط ذاكرته ، ويذكره بالخطوات التي قد ينساها ، قبل أن يدلي بأي رأي في الموضوع الذي سيُسأل فيه أو يتكلم عنه .

وما أقصده هو نقص الشرح لمعنى العبارات في الصحافة والإعلام بشكل عام ومتساوٍ ! فإذا ما تكلم مسئول في مؤتمر صحفي ، أو في مجلس الشعب ، أو مجلس الشورى ، أو قبل صعوده إلى الطائرة ، أو لحظة وصوله أرض الوطن ... فدائماً وأبداً كلامه يكون ناقصاً أو مبتوراً !

وربما يرجع هذا إلى أن معلومات المسئول أو المدير أو الرئيس واسعة وغزيرة ؛ لأنها قد شرحت له أكثر من مرة من وكلاء وزارته أو المديرين الذين يعملون معه ، أو وُضحت له عن طريق مستشاريه ، فأصبح فاهماً للموضوع ، وملماً به ومستوعباً له ؛ ولهذا السبب نفسه يقل شرحه وتوضيحه للموضوع الذي يطرحه إعلامياً على المواطنين ، سواء في التليفزيون أو الصحف .

ومن المسئولين مَن يشرح معنى الخبر ، وجدواه ، ولماذا الخبر الآن ؟ وكيف ؟ ومتى ؟ ... و... إلخ ، والتوضيح مهم بالنسبة للمواطنين من أمثالنا ، فنحن لسنا عسكريين نرد بعبارة "تمام يا فندم ويتنفذ" ... إن المطلوب منا ليس نوعاً من التنفيذ ، ولكن المطلوب من المواطنين المشاركة والمساندة . ونحن كمدنيين يلزمنا التوضيح ، والتوضيح يأتي من معرفة الأسباب وشرحها ، وليس اختزال الكلام على أساس أن المسئول المتكلم

يكون فاهماً وملماً بأبعاد القضية أو المشكلة أو المشروع أو... أو... إلخ ، وهنا أتذكر عندما كنت في مرحلة الإعدادية أن أحد الأقارب ، وهو دكتور في الجامعة في مادة الرياضيات قد آل على نفسه أن يشرح لي مقرر الجبر والحساب الذي تكرر رسوبي فيه ، وكانت نتيجتي آخر العام صفراً كاملاً ! كنت أصغر سناً من أن أبين له سبب رسوبي هذا ، إلا أن السبب كان واضحاً ساطعاً داخل قلبي الصغير ، وهو أنني كلما سألته أو استفسرت منه عن أي خطوة أثناء شرحه لي ، كان يرد عليَّ بأن هذه النقطة بديهية تماماً ، ثم يتخطاها ليشرح لي مسألة جديدة ... وهكذا أفقدني فهم الجديد ؛ لأنه مبني على فهم ما سبقه ، وأنا لم أفهم ما سبقه .

نأتي إلى النقطة الثانية ، وهي بعدما تتلقف أجهزة الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة ما صرح به المسئول وتحاول أن تقدم لنا بدورها الحدث ، أو الخبر أوسع من تصريحات المسئول – كعمل أساسي لها – هنا تتجدد وتتأكد السقطة الحقيقية لهذه الأجهزة الإعلامية ؟ ونصبح كمواطنين في حيرة كبيرة من الإعلام بوجه عام .

فالإعلام الحكومي لا يزيد ، ولا يشرح أي معنى فني ، أو علمي ، أو عملي لما أعلنه المسئول ! ولا يحاول إلقاء الضوء والشرح لتنوير المواطنين المتلقين ، أما الإعلام الخاص من جرائد أو قنوات ، فإنه يقوم بتقديم الخبر نفسه مسبوقاً بالتشكيك والتخوين والاتهامات و... و...

والمحصلة النهائية أن كلتا الوسيلتين لا تشرحان الموضوع بما فيه من كلمات جديدة قد تكون غامضة على المتلقي ، مثل كلمة حكومة تكنوقراط ، أو عبارة الدولة العميقة ، أو حتى كلمة ديمقراطية على شيوعها منذ سنوات ، إلا إن هناك أجيالاً جديدة تظهر في المجتمع تحتاج إلى شرح هذه الكلمات الغريبة ، المهم أن النتيجة التي نخرج بها من ذلك أن نفهم الجهة الأعلى صوتاً ، والتي تشكك وتتهم وتعيب أو تشتم في بعض الأحيان ، وهذا لا يعد في مصلحة الوطن ، فيصبح المواطن بين نارين مرة أخرى ... أدوات إعلام تبتر وتعتم وتضلل ، وأدوات إعلام خاصة تنعت بأكبر الألفاظ ، ثم بعد هذا كله يكون على المواطن المصري أن يفهم ويشارك ويعلن رأيه .

***

من الواجب الاعتراف مع كل نَفَس يخرج من صدورنا بمن أسدى إلينا جميلاً من أي نوع ، أو وقف معنا في أي محنة ، أو حل لنا مشكلة صادفتنا ، أو حقق لنا أمنية نتطلع إليها ، أو ساعد أحد أبنائنا على العمل في وقت شح فيه الطلب في سوق العمل ... أو حتى ساعدنا في بعض المسائل الشخصية كتزويج البنات والبنين أيضاً في وقت شح فيه الطلب على الزواج لأسباب عديدة ...

والأمثلة عديدة ، وليس منها فقط مَن ساعدنا في أزمة مالية ألمت بنا ؛ بسبب ارتفاع أسعار كل شيء من علاج ، وجراحات –لا قدر الله – إلى المشاركة في تجهيز الأولاد للزواج أو حتى التعليم ، فقد بات كل شيءٍ مكلفاً إلى حد الإرهاق والحيرة ...

ويجب علينا أيضاً أن نقدر جميل مَن قدَّم لنا الخدمات الكبيرة المحورية في حياتنا ، وكذلك مَن قدَّم لنا الخدمات التي قد نتصورها صغيرة ، ولا تحتاج إلى جهد ومتابعة من هذا الصديق أو ذاك الصاحب ، رغم أن الحقيقة أن أصغر خدمة تقدم لنا من إنسان ، لهي مكلفة لهذا الصديق أو القريب الشيء الكثير ، حتى لو كان مجرد استفسار عن معلومة سمعتها ، أو قصة وصلت إلى مسامعك أيضاً ، ولو كان السؤال عن اسم كتاب أو اسم صاحبه ، أو أبسط الاتصالات الهاتفية ، والأسئلة التي نتصورها

سهلة ، هي في الواقع تأخذ طاقة وتفكيراً من الطرف الآخر ، مهما صغر السؤال ... لكن المهم أن نعترف بالجميل لمن أسدى إلينا خدمة ....

وهذا المعنى بات غائباً عن ضمائرنا تماماً ؛ لأننا ببساطة نبرر لأنفسنا هذا السلوك بقولنا إن فلاناً الذي ساعدني ما هو إلا وسيلة فقط ؛ لأن الله سبحانه وتعالى كان قد كتب أصلاً لي هذا العمل ، أو هذه الوظيفة ، أو هذا النجاح لابني ، وهذا الزوج لابنتي ... إلى آخر هذه المبررات ، ومنها أن الفاعل هو الله سبحانه وتعالى وحده ، والإرادة له وحده ، ولا يتذكر بالطبع أن الله سبحانه وتعالى هو القائل : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾ ﴾ [البقرة : 251] .

إننا جميعاً موقنون بأن كل عمل مكتوب من الأزل ، وما نحن فعلاً إلا وسيلة ، وأداة لتفعيله وتحقيقه ، إلا إن هذا أيضاً لا يمنع من الشعور بالعرفان الذي نترجمه شكراً وتقديراً مثلاً ، لا أن تسدي العمل الجميل لزميلك أو صديقك أو جارك أو قريبك طالما أنه لم يتحقق بعد ، فيكون الإنسان أمامك في حالة من الوجد والشوق يتطلع إلى اللحظة المأمولة التي يتحقق فيها مطلبه ، يرجوك صامتاً أو بالعين أو بالكلام ، وأحياناً بالإلحاح الخفيف أو الأكيد ... ويوم أن يتحقق ما كان يصبو إليه ، يدير لك ظهره !!! وتفاجأ به يتجاهلك ، وكأنه لم يعرفك يوماً ، تراه منتعشاً سعيداً

قرير العين لا يذكرك لا في نفسه ولا في محفل بأنك كنت صاحب الفضل والجميل .

هذا السلوك الذي استشرى في مجتمعنا يدعو إلى الحزن ، فما أجمل أن يعترف الإنسان لأخيه الإنسان بما قام به لصالحه حتى ولو كان محاولة للتهوين عليه في أمر ما ، ودفع عزيمته لئلا تخور وألا ييأس وألا يقطع الأمل ... إن مَن يعترف بجميل الآخر عليه ، وما أسداه له سواء في وقت شدة أو في فترة ضيق أو وقت ضغوط من الحياة ، كأن يكون هذا الزميل أو الصديق قد حل محله في كثير من الأمور المطلوبة منه ، وتجاوز عن كثير من حقوقه أو طلباته ليؤدي له مطلبه أولاً ، ويرفع مصلحته على حساب مصلحته الشخصية .

وغني عن القول إن أي خدمة ولو كانت صغيرة أو بسيطة ، فهي تأخذ من روح الفاعل ووقته ، وفي أحيان كثيرة تأخذ من ماله دون أن يصرح لمن يخدمه بهذا ، إن المرء ليدهش من تقلب النفس البشرية وإنكارها للغير !! ولكن مَن يعيش يذكر نفسه آناء الليل وأطراف النهار بأفضال الآخرين عليه ... هذا الإنسان ستصبح حياته بالتأكيد أروع وأجمل وأصفى ، فالاعتراف بفضل الآخرين بعد فضل الله شعور لا يعادله شعور بالمتعة والرضا والإحساس الكبير بالرحمة والتراحم بينه وبين الآخرين ، وفي هذا أيضاً معنى الأمان والطمأنينة ، فيشعر أنه ليس وحيداً ، وليس منسياً أو مهجوراً يعاني الإحساس بالفقد الأكيد ... أيضاً تذكر عطاء الآخرين

يشعرك بمعنى العدل في الحياة ، وتنوع الرزق ولو كان بكلمة ، فلا يجب أن نحرم أنفسنا من كل هذه المعاني الجليلة ، ولا يصح أن نتجاهل جهد ودأب الآخر في مساعدتنا .

ولا يجوز هذا ونحن في القرن الواحد والعشرين بمعنى أن المفروض فيه أن تكون البشرية قد قطعت شوطاً كبيراً من عمرها ، ونضجت ، واستوت ، وصارت تعرف وتقدر الصغيرة والكبيرة ، وهنا تظهر نقطة أخرى مهمة أحب ألا تفوتني ، وهي أنه لا تهم النتائج ، إنما علينا أن نكتفي ونقدر جميل مَن حاول أو حتى مَن دعا لنا ، ولو لم نصل إلى النتيجة التي نريدها ، فهل للعقل المصري أن يزيل عن سطحه هذا النكران والتجاهل والإنكار لمن أسدى إليه جميلاً أو حاوله ؟

***

نحن وأمريكا

نحن نقلد أمريكا في كل شيء ، ولا نتردد لحظة واحدة في أن نتشبه بها ، ونتلقف طريقة تعاملها لأي شيءٍ أو أي معنى ، ونقلده بالحرف الواحد !!! وهذا في حد ذاته ليس عيباً ، فالعالم كله يقلد أمريكا ، ويحاول أن ينهج نهجها في الكثير والكثير ، ولكن العالم الذي أقصده هو اليابان والدول الأوروبية ، هذه الدول تتلقف من أمريكا ما يفيدها ، وينعش اقتصادها ، ويجعلها مسموعة في الدنيا ، فاليابان مثلاً تأخذ فوراً المبتكرات والآلات التكنولوجية الأمريكية ، وتعيد تصنيعها بأحجام أصغر بكثير ، فتقلل تكلفة الآلة ، وتغزو بسعرها الجديد أسواق العالم بلا شريك ، من أول الراديو الترانزستور والقلم الجاف إلى أجهزة الكمبيوتر والعربات إلى باقي الآلات إلى ... إلى ... إلخ .

والعالم الغربي الذي يقلد أمريكا يقلدها بما يفيده ، ويرفع مستواه الاقتصادي ، ويعتبر أيضاً إضافة إلى علم واختراع أمريكا الأصلي ، فالعالم المستنير المتحضر والمتقدم يأخذ من أمريكا الكثير ، ولكنه يضيف إليها ابتكارات من عنده ، فيصبح بذلك شريكاً وليس مستخدماً فقط كما يحدث في مصر وعالمنا العربي ، حيث نتباهى باستخدامنا أحدث الموبيلات والهواتف وأحدث العربات وأغلى الساعات ... إلخ ، ولكن هل نحن شاركنا بأي إضافة إلى هذه المخترعات ؟

هذا ينطبق أيضاً على السلاح الذي نستورده مرة من أمريكا ومرة من روسيا ، والمهندس المصري هو المهندس الأول في التاريخ ، فهو الذي بنى الأهرامات بكل معجزاته العلمية ، فالهرم ليس مبنىً عالٍ فقط ، ولكنه فيه حسابات جغرافية ، وحسابات فلكية مهولة ، وتقديرات علمية رياضية وحسابية ، وقدرة معمارية أذهلت علماء العالم .

وبالنسبة للحرب ، ألم يخترع المصري العجلة الحربية ؟ العجلة التي تيسر الكر والفر ، والتي تحمل العتاد والآلات في زمن حكم الملك مينا موحد القطرين ، وزمن مطاردته للهكسوس ... إلخ ، وهذا يؤكد أننا كنا دائماً قادرين على الاختراع ، وعلى الإضافة وعلى ... وعلى ... إلخ .

وهذا هو المهندس المصري يقف اليوم منبهراً مدهوشاً أمام أي اختراع لأمريكا ، ويتلقفه ويستخدمه بكل ما أوتي من قوة ومقدرة مالية إن وُجدت !! لقد أفضت في الحديث عن محاكاة أمريكا وتقليدها ، وحتى لا أخرج عن الموضوع الذي أردت الإشارة إليه وهو أنني أرى أننا يجب أن نقلد أمريكا فوراً ، وبسرعة ما أمكننا ذلك ... نقلدها في شكل الحكم ، والحكم الذي أقصده هو أن نتحول إلى ولايات من واقع أنه لدينا حوالي ثلاثين محافظة بطول البلاد وعرضها ، وما أطلبه تقليداً وتشبهاً بأمريكا أن يعاد تقسيم هذه المحافظات ، وينضم بعضها إلى البعض ليصبح عندنا عشر ولايات في تقسيم يراعي الحدود الجغرافية الصحيحة ما أمكن .

ثم يكون لكل ولاية بعد هذا التقسيم الجديد الذي يختزل الثلاثين محافظة إلى عشر ولايات فقط ، يكون لكل ولاية وزارة خاصة محلية ترعى شئونها ، فيما عدا وزارة للخارجية ووزارة للحربية ، وما يتبعها من جيش وسلاح وأسرار حربية وتدريب و... هاتان الوزارتان الخارجية والحربية ستكونان في الوزارة الرئيسية الأم الموجودة في القاهرة فقط .

إن وجود مثل هذه الوزارات الموجودة في الولايات سيجعل المشاكل أكثر وضوحاً ، وسيحدد المسئولون والوزراء بأي المشاكل يبدءون في حلها أولاً ... بمعنى أن تحقيق التنمية سيكون أوضح وأسرع ، وقد يقول قائل إن في هذا ظلم ... على أساس أنه سيكون هناك ولايات غنية ، وولايات فقيرة ، فاستقلالية الولايات في بعض الأحيان فيها جور للولايات المجاورة !

إني أرى عكس هذا تماماً ، حيث سيتم التبادل التجاري والمقايضة بين الولايات ؛ لأن الواقع أن لكل ولاية مميزاتها وثرواتها الخاصة ، فلا نقول إن الاسكندرية هي الأغنى على اعتبار وجود مصانع كثيرة بها ، فما وجه الصعوبة في أن ننشئ مصانع في ولايات أخرى ، ولو كانت بعيدة عن ميناء مثل ميناء الاسكندرية .

عند هذه النقطة سيتكاتف أبناء الولاية بلا استثناء ليصنعوا من ولايتِهم مكاناً له اكتفاء ذاتي ، وله علاقات اقتصادية ناجحة ، وتبادل تجاري مثمر تعود فائدته على أبناء الولاية ، فإذا أرادت ولاية جديدة مثلاً

إنشاء مصنع لتدوير القمامة ، فسيكون المصنع لخدمة حدودها الجغرافية فقط ، وهذا على عكس أن يكون المصنع في القاهرة أو غيرها ؛ ليخدم كل البلاد والمحافظات الموجودة على الأرض المصرية ، ويعمل فيه حساب خط سير عربات نقل القمامة من باقي أرجاء مصر ، فهذا أولاً سيصعب من العملية ، وقد يستغرق سنوات لتحقيق الفكرة ، بل وأكثر من هذا عند التطبيق ، فقد تستجد مشكلات جديدة تقلل من فاعلية المشروع المطلوب الذي ينتظره المواطن بفارغ الصبر ...

وهذا ينطبق أيضاً على المشاريع الكهربائية التي ترفع من قدرة الميجا وات ... كما أن ذلك ينطبق على رغيف الخبز وإنتاج الدواء وفكرة تنظيم المرور وهكذا .... إن تقسيم مصر إلى ولايات يضمن جودة الإدارة ، وتطورها إلى أعلى مستوى ، فليس من العقل والمنطق أن يتولى وزير واحد في القاهرة أمر تسعين مليون مواطن ! لو أنه وزير الصحة كيف يعمل على علاج وتأمين تسعين مليون مواطن ؟ وهذا ينطبق على وزير التموين ، كيف يمكنه أن يضمن رغيف الخبز لتسعين مليون مواطن ثلاث مرات يومياً ؟ وهذا طبعاً ينطبق على باقي الوزراء والوزارات .

تبقى نقطة في منتهى الأهمية يجب أن ننجزها ؛ لأنها السند القانوني الذي لا غنى عنه لتحقيق مسألة الولايات ، وهي لكي نقيم هذا الشكل لابد أن يكون على أساس أن نصبح دولة فدرالية أو على أساس اتحاد فيدرالي بمعنى دولة اتحادية ، تتوزع فيها السلطات بين السلطة المركزية في

العاصمة (الحكومة المركزية) وسلطات الحكم المحلي في الولايات ، مثلما هو حاصل في الولايات المتحدة تماماً .

على أن يكون لكل ولاية برلمان من النواب والشورى ، يكون فيه جميع الأحزاب إلى حين إجراء انتخابات برلمانية داخل كل ولاية ، فما الذي يمنعنا من أن نتحول إلى دولة فيدرالية تسمح بهذا ؟ ... هذا قانون ، والقوانين واللوائح يضعها البشر حين يستشعرون فائدتها ، والقوانين السياسية ليست كلاماً منزلاً لا يمكن مسه ... إن تقسيم مصر إلى ولايات ، وما ينتج عنه من المساحة الأقل وعدد البشر الأقل الذي يحتمل عقل رجل وزير واحد أن يفكر له ، كما أن هذه القلة في العدد هي ما سيوفر المردود السريع والفوري الذي سيصل إلى الوزير المسئول ؛ فيعدل مسار وزارته ، وفي هذه الحالة يكون المستفيد الوحيد هو المواطن الفرد .

إن الوزير المسئول سيتابع عن قرب شديد النقص في مياه الشرب مثلاً ، أو مشكلة الصرف الصحي ، أو عدم وجود الأسمدة بأنواعها للمزارعين أو عدم وجود جامعات ومدارس ومعاهد أو مستشفيات كافية في الولاية ... إلخ ، كل هذه المشاكل ستكون على مرمى البصر من الوزارة المسئولة ؛ لأنها لن تكون وزارة كائنة في وسط القاهرة ، ولا تدري عما يجري في الصعيد أو الدلتا أو سيناء أو وادي النطرون شيئاً ؛ لأن كل هذه المناطق بعيدة عن نظر الوزارة المسئولة الموجودة في قلب القاهرة .

أضف إلى هذا أن هذه الوزارات الموجودة في الولايات ستكون بمثابة الحضانات التي ترعى الكوادر وتربي الوزراء على خبرة وعلم ، وبنَفَسٍ طويلٍ ، بل ستكون بمثابة الحضانة لرؤساء سيحكمون في يومٍ من الأيام ، ونحن في كل مراحل حياتنا وفي الأزمات التي نمر بها كثيراً ما تساءلنا في عهود مختلفة عن عدم عثورنا على بديل للرئيس الموجود تحسباً لأي نوع من الظروف .

والأمر الأخير الذي أود ألا يفوتني الإشارة إليه هو أن هذه الوزارات التي ستكون في الولايات لن تشكل عبئاً مادياً على الولاية ، وكلنا يعرف أن راتب الوزير الفعلي لا يمثل مشكلة بالمرة ، ولكنها البدلات أو البنود المقحمة تحت مسميات كثيرة ، ويمكننا الاستغناء عنها أو تحديدها في أضيق نطاق على أساس أن وزراء الولايات غير مكلفين أو مضطرين إلى تحمل أعباء مشابهة لأعباء الوزارة الأصل في العاصمة ، وما يستتبع هذه الأعباء من أسفار وتحركات ومقابلات ، وحتى مظهر معين ... إلخ .

هذا أمر مهم نريد أن نقلد فيه أمريكا ؛ لأنه سيخرجنا من كثير من المشاكل المعقدة التي نحلم ونعمل على نهاية لها .

***

القدرة على الإنجاز والتطوير

دائماً ما نتساءل : لماذا نفتقد القدرة على الإنجاز والتطوير ؟ أغلب المسئولين في المواقع المختلفة يفتقدون هذه الخاصية عن جدارة ! وأزعم أن السبب أنه ليس لديه رؤية واضحة وشاملة لواقع المكان الذي أصبح يرأسه ، والرؤية التي أقصدها هي معرفة نوع المشاكل الموجودة والمؤثرة بطريق مباشر وعميق على قدرة الإنتاج أو تقدم خطوات التنمية ، التي من ضمنها بالطبع عدم رضا العاملين عن أوضاعهم سواء المالية أو المعنوية .

وما يستتبع ذلك ويكون نتيجة أكيدة له أن المسئول لن تكون لديه رؤية مستقبلية ... وكيف يكون له رؤية مستقبلية ، وهو غير عارف وواعٍ وملم بحجم ما هو واقع أصلاً ، كل معلوماته وخبراته قد عرفها بالصدفة أو من الكلام الشفهي مع الآخرين ، سواء كانوا من مكان عمله أو من خارج عمله ممن يشتكون إليه في مقابلة معه قد لا تستغرق أكثر من عشر دقائق ! وحتى لو استغرقت ساعة كاملة ، فالمعرفة التي يخرج بها المسئول مشكوك فيها ؛ لأنها من وجهة نظر طرف واحد في موضوع بعينه ، وهي بالتالي لا تساعده على حلها الحل الصحيح الجذري ، ولا تساعده على تكوين رؤية مستقبلية لتنمية المكان الذي بات يشغله .

إن مسألة تكوين الرؤية المستقبلية تحتاج إلى مقومات أخرى ، من ضمنها فهم وحساب وتحديد إمكانيات المكان وقدرته على العمل الحالي

وما يمكن أن يعطيه ويوفره مستقبلاً ، ويوازي هذا الفهم معرفة وتقدير خلافات واحتياجات العاملين ، كجزءٍ أساسي لتفعيل العمل وتطويره ، بمعنى تنميته لتزيد إنتاجيته أو خدماته ؛ مما ينعكس على العاملين ، فيتفانون ويعطون من أرواحهم –عن طيب خاطر–للعمل أو الإنتاج أو خدمة الجمهور ... إلخ .

وفي الوقت نفسه يصبح مكان العمل قادراً على استيعاب المزيد من الأجيال القادمة ، أما أن يعرف المشاكل والعراقيل بالصدفة أو من الإشاعة كما قلت ، فهنا تكون معرفته غير مبنية على أساس علمي حقيقي ؛ لأن الحقيقة التي عرفها بالصدفة لا تزيد عن 20٪ على أقصى تقدير ... حقيقة لا تعرف كل جوانب المشكلة ، أو أسباب عدم الإنتاج ، أو أسباب شكوى الجماهير وتعطيل مصالحهم ، أو أسباب هروب الموظفين وعدم حبهم للمكان أو ... إلخ .

يأتي المسئول الجديد ، ويقضي الأسبوع الأول في وزارته ، أو مؤسسته أو شركته يتلقى التهاني ويفض مظاريف "أسبتة الورد" التي وصلته ، ويستتبع ذلك أن يطلب من مدير مكتبه الرد على المهنئين بالتليفون ، وهو نفسه يكون مشغولاً بالرد على المهنئين بالتليفون سواء الأرضي أو المحمول ... وينتهي الأسبوع الأول في الشكليات والمجاملات ، ويستمر سير العمل وطاقته بالشكل القديم ، ولا نلمس أي تعديل أو تحسين ، سواء للعاملين أو المتعاملين مع المكان ! وتأخذ المسئول الجديد عجلة الحياة اليومية والروتين ، والطريقة السابقة نفسها في إدارة الوزارة أو

المؤسسة أو الشركة ، إلى أن يصحو يوماً على حقيقة الاستغناء عنه ليحل جديد محله بالأسلوب السابق نفسه !!

ليس صعباً أن ينكب المسئول على دراسة أسباب الضعف في الأداء أو الإنتاج أو خدمة الجماهير في المكان الذي تبوأه ، وكذلك سبب غضب العاملين ، وليس من الصعب أن يعين موظف مسئول في كل إدارة للقيام بهذه المهمة من ذوي الخبرة موظفون من كل الإدارات على قدر واعٍ من الكفاءة والأمانة ... هنا فقط لن يكون هناك سبب يعوقه عن الإنجاز والتطوير إلى الأفضل ، المفروض والواجب قبل أن يريح المسئول ظهره على مقعده الجديد أن يكون كذلك –ومع كل ما سبق– قادراً على الحلم ، بمعنى أن يكون قادراً على العطاء ؛ لأن العطاء أوله حلم ... حين تدخل باب عملك وأنت واعٍ إلى أنه لن يدوم إلى آخر عمرك ، بل هو مجرد امتحان أمام خالقك ستحاسب عليه من ربك ومن أبناء عملك ... وأمام هذه الحقيقة ، المطلوب أن تكون قادراً فعلاً على الحلم بمعنى القدرة على الابتكار والإضافة للمكان وللعاملين فيه خلال مدة وجودك ، وإلا فلا معنى لهذا الوجود أساساً .

قابلت من خلال عملي في التليفزيون المصري رجلاً استطاع أن يحلم ، واستطاع أن يعطي ، وأن يضبط العمل في مؤسسة مهمة جداً وهي البريد المصري ... هذا الدكتور هو علي المصيلحي ، حين دخلت لأكثر من مرة هذا الصرح لم أصدق نفسي ، وتصورت أنني في فندق خمس نجوم ، فالنظام ، والنظافة ، والابتسامة المرئية على وجوه العاملين ، ودقة العمل

المتناهية ، والتحقيق الفوري في أي شكوى للجمهور ، ووصول الطرود والخطابات من الخارج في موعدها ، غير منقوصة أو مسروقة .

فكل أمور البريد تسير بالدقيقة والثانية لصالح خدمة الجمهور ، أضف إلى هذا أن الدكتور علي المصيلحي وهو يجدد ، وينظف ، ويرمم المكان من حوائط ، وأرضيات ، ومفروشات ، ودورات مياه قد حافظ بفهم عميق على النمط المعماري لهيئة البريد ، فجاءت التحسينات لتزيد المكان بهاءً ... تشعر معها بالعراقة والحضارة والجمال الذي كان ... تشعر بالعودة لروعة الزمن الجميل ... المهم أن المشاكل لا تحل بتجاهل العاملين لوقت طال أو قصر ، إنما المشكلة أو النقص يعالج جذرياً ، وما معنى جذرياً ؟ المعنى أن نعرف بعمق أسباب المشكلة ، نقوم بدراستها بجدية ، ونكلف أكثر من فرد مسئول ؛ ليقدم رؤيته في نوع المشكلة ، على أن يتابع فريقٌ آخر ويراقب هؤلاء المسئولين ، حتى نصل معهم إلى معرفة الأمر الأساسي في سبب المشكلة .

وعند هذا الحد والمستوى العميق من المعرفة والمتابعة ، فإنهم سيكونون على بينة ومعرفة تامة تؤهلهم لتقديم الحلول الناجحة للمشكلة ، ولا يكون على رئيس العمل سواء كان الوزير أو رئيس مجلس الإدارة أو ... إلا أن يُفعِّل ويُحقق ويأمر بتحقيق ما توصلوا إليه .

وأخيراً ... فما المركز أو المنصب في جوهره ، وقيمته إلا اختبار وامتحان ومسئولية ضخمة بلا تسامح وبلا أعذار ولا إمهال ... مسئولية على عاتق مَن تم اختياره لها .

معنى المتابعة

إن كلمة متابعة لا وجود لها في فكرنا ، ولعلنا لا نفهم معناها أصلاً ! فمتابعة العامل ، أو الموظف شرط رئيسي لنجاح أي عمل سواء كان مؤسسة أو شركة قطاع عام أو خاص ؛ لأن في تحقيق المتابعة سيكون العائد منه إما مكافأة أو خصم بمعنى إما ثواب أو عقاب ، وهذا هو نظام الكون الذي اختاره لنا الله سبحانه وتعالى ، فنحن في مزرعة الدنيا ، إما أن نُثاب – أحسن الثواب – ، وإما أن نُعاقب –أسوء العقاب– ، وهذه أمور بديهية ، ما الصعوبة في فهمها ، وما الغرابة فيها ؟

أما أن يستوي المجتهد بالقاعد والكسلان ، فهذا ليس من قانون الحياة ، وما أقصده بكلمة متابعة هو المتابعة بمعناها الواسع الشامل ، وليس متابعة فرد أو أفراد فقط ، بل متابعة المكان نفسه بما يحوي من جماد ... ومتابعة الحوائط ، والأرضيات ، والزجاج ، ودورات المياه ، والكهرباء ، والتهوية ، وما يقدم من طعام ومشروبات في البوفيه ... إلخ ، إذا حدثت هذه المتابعة الدءوبة –بمعني اليومية – ، فلن ينهار المكان ، وبالتالي لن تنهار المؤسسة أو الشركة .

وأنا أضرب مثلاً على ذلك بمبنى الإذاعة والتليفزيون المصري ، حين أدخله اليوم أتعجب وأسأل نفسي : هل أنا عملت حقاً في هذا المكان لمدة ثلاثين عاماً ! لأن المبنى أصبح أطلالاً ... تآكلت الأرضيات ، وأظلمت

الحوائط من القدم والبقع ، وتهاوت المكاتب ، وتآكلت السجاجيد إن وجدتْ ، ناهيك عن أطنان الأوراق التي لا لزوم لها ! والأتربة التي تحجرت على اللمبات سواء الصفراء أو النيون ، ودورات المياه حدث ولا حرج ! ولما كان في هذا المكان أكثر من سلم ، فإن بعض هذه السلالم نُسيت وأُهملَت فسكنتها الفئران والقطط ... وبين الحين والآخر يجددون أحد المصاعد وينظفون بعض زجاج الواجهات كل عامين أو ثلاثة ... نظافة غير أكيدة .

لقد انعكس هذا الحال على وجوه العاملين ، فتاهت الابتسامة ، وغابت نظرة الأمل والامتنان ، ولم يبقَ إلا نوع من الكراهية للمكان والصبر على مضض لأخذ قروش أول الشهر ، إن المتابعة التي أقصدها وأعنيها متابعة شاملة كلية لكل ركن في هذا المكان المهم ، فلا يعلن المسئول أنه سيجدد المصعد رقم 4 للتليفزيون ، إنما المتابعة والتجديد (MAINTENANCE) يجب أن تكون يومية دورية ، لا تتوقف ولا تعرف الإجازات ، هذا مبدأ اقتصادي عالمي مهم ، تطبقه –بلا تهاون– الدول الغربية المتقدمة ، وتطبقه الدول العربية الحديثة أيضاً ، فبدلاً من أن يُترك المكان ، إلى أن يصبح أطلالاً ، ولا يكون هناك مفر من تغييره بالكامل ، تجب المتابعة اليومية ، وتصليح كل أمر أو شيء في أوله أوفر مائة مرة من انتظار انهيار المكان ، والبدء من نقطة الصفر .

وأنا أضرب هنا مثلاً بمدينة دبي العربية ، فقد تصادف أن ترددي عليها كان في وقت من الأوقات أكثر من أربع مرات سنوياً ، وكنت أرقب بعينين مفتوحتين هذه المدينة الجميلة الناشئة ، وقد أُعجبتُ واحترمتُ القائمين والمسئولين عليها ، وأجمل ما في هذه المدينة هي العمارات العملاقة التي فيها واجهات من الزجاج بجميع ألوانه البراقة ... الذهبي ، والفضي ، والوردي ، والأزرق ، والأخضر ... إلخ .

ويوم وصولي لأول مرة لاحظت وجود السلالم الكهربائية التي ترفع العامل الذي يقوم بالتنظيف إلى الأدوار العليا ، وكنت أمضي أياماً معدودة في المدينة لأعود إلى مصر ، وأكرر الزيارة بعد حوالي ثلاثة شهور ، أسلك الطريق نفسه ... وقد لفت نظري أن عملية تنظيف الزجاج في واجهات العمارات الشاهقة عملية لا تتوقف طول العام ، فلاحظت أن الآلات التي يرفع بها العمال قد انتقلت من عمارة إلى عمارة بعدها ، وهكذا ... وهكذا ... عملية الصيانة المتتابعة (MAINTENANCE) ، عملية لا تتوقف نهائياً ، ولا تنتهي ، إنما هي عملية مستدامة ، حتى لو انتهى من تنظيف عمارات الشارع كلها ، فإنه يبدأ بعد ذلك مرة أخرى من العمارة الأولى ، هنا التحقيق الكامل ، والفهم الناضج لمعنى الصيانة المستدامة التي لا تتوقف ؛ لأن تكلفة الصيانة مهما وصلت ، فهي أقل تكلفة من أن ينهار البناء كله ، ونبدأ من نقطة الصفر .

إن عمل المتابع أو المراقب عمل مهم لابد أن يدخل في وعي وفهم المصريين ، بمعني أنها المتابعة اليومية التي لا تتوقف طيلة أربع وعشرين ساعة في اليوم ، وكما يتابع الموظف والعامل والفني مطلوب أيضاً متابعة لكل الجمادات والأشياء ، سواء واجهات الحوائط أو مكاتب أو كاميرات أو ميكروفونات أو أجهزة إضاءة أو ... والغريب أن فكرة المتابعة للأفراد والأشياء كانت تحدث في الماضي .

وأذكر الأستاذ عبد الحميد الحديدي –رحمه الله – أنه قال أمامي مرة أنه أيام الإدارة الانجليزية للإذاعة المصرية كان أحد المشرفين أو المتابعين الانجليز رأى إحدى المذيعات تمشي بجوار استوديوهات الهواء ، وهي تحدث صوتاً بحذائها ، فما كان من المشرف إلا أن استغنى عنها ، أي فصلها فوراً .

إن المتابعة للعاملين تُفعل مبدأ الثواب والعقاب ، وهو مطلب حيوي ضروري لنهوض أي مكان ، ولكنه غير مطبق ولا مُفعل في مصرنا ، فالعمارات الشاهقة والفيلات والقصور من أول مجمع التحرير ، إلى وزارة الداخلية القديمة ، إلى أي عمارة كان لها اسم رنان وهيئة جذابة قد انهارت داخلياً وخارجياً تماماً ... بل إن مصر كلها أصبحت أطلالاً بعمائرها النادرة ، والتي يصعب إعادتها أو تكرارها ، ففيها عبق تاريخي وحضاري من الصعب تقليده ، أو عمل نسخة مكررة منه ، إلا إن مبدأ

(MAINTENANCE) وهو التصليح ورأب الصدع الدءوب واليومي ... معنى غائب تماماً عن العقل المصري !!!

في الاسكندرية مثلاً بفعل الرطوبة ، انهارت واجهات العمارات ، وتشوهت حتى صارت تعطي الإحساس بالقبح بدلاً من الإحساس بالبهجة ، بل إني أؤكد أن منظر عمائر الاسكندرية تغطي علي جمال وبهجة البحر ، والشيء الذي يدعو إلى التساؤل هو : ألم يخطر ببال أيٍّ من المحافظين أو المسئولين أن يخط بيده لائحة تقرر أن على اتحاد ملاك أي عمارة ، أو على مجلس إدارتها الالتزام بأن يتعاونوا بنصيب مع مالك العمارة في عملية تجديد الواجهة كل خمس أو سبع سنوات مثلاً .

إن وضع اللوائح فعل بشري يمكن أن يقوم به الإنسان المسئول ، فلماذا لا نشعر بأي استجابة لتفعيل مبدأ الصيانة المستدامة مع خضوع هذا المبدأ لقدر قيمة الإيجار الذي يدفعه الساكن ، فكلما كان الإيجار متدنياً ، كلما كان عليه أن يشارك مع المالك بنسبة أكبر ... وبهذه المناسبة يحضرني مثال صغير ، وربما يعتبره البعض تافهاً ... في أيام صبانا ومن قبلها في أيام أمهاتنا كان هناك وقت أسبوعياً لمراجعة ما نلبسه ، كنا نخيط فيه الأزرار الناقصة أو "الكبسونة " التي انخلعت أو "السوستة" التي انكسرت ، وكانت أمي ترتق جوارب والدي الصوفية سواء كانت النية أن يستغني عنها لمن يحتاجه أو يحتفظ بهم ...

الآن ما يحدث أن الشابات لا يعرفن حتى معنى كلمة "كبسونة" ، أو تركيب الزر ، الآن أصبحن يستعملن الدبوس ، أو المشبك ليؤدي المهمة على أسوء وجه ، أو تشتري الجديد لإراحة نفسها ... قيم كثيرة غابت عن العقل المصري والبيت المصري ، ولو استعادها لوفر مئات الجنيهات التي تضيع هباءً منثوراً ، وبلا سبب منطقي .

قِس على هذا التعامل مع البيوت نفسها ، فهي مكدسة بالأوراق والمجلات التي لا حاجة لها ، والملابس التي انتهى استخدامها ، وفوق الدولاب تجد الحقيبة التي جاء بها الأب من بلدته مغطاة بالضمور ، وعجلة الابن الذي تخرج الآن من الجامعة ... لماذا لا نعي ونفهم عملية المتابعة الدائمة للصغيرة والكبيرة ، التي بها نتخلص من تراكم الأشياء التي تُضيِّق علينا حياتنا وبيوتنا ، وكذلك نجدد ونصلح كل ما حولنا من أشياء ، وفي هذا توفير كبير جداً للوقت والمال ، كما فهمت واستوعبت أغلب البلاد العربية الآن .

***